مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية في الجمهورية العربية السورية
اسم الكاتب: د. فادي محمد جديد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/938
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 03:15 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية في الجمهورية العربية السورية

د. فادي محمد جديد*

الملخص

إن العلاقة بين الأحزاب السياسية والتنمية السياسية هي علاقة تفاعلية، بسبب الدور الذي تؤديه الأحزاب السياسية في حياة المواطنين، وذلك من خلال نشر الوعي والتكوين السياسي، وهذا التكوين عائد إلى الأحزاب لامتلاكها قوة التنظيم والتأطير والتأثير في جمهور الناخبين، وسارعت العديد من الدول الديمقراطية لتكريس التنمية السياسية في مجتمعاتها، بغية خلق نُخَب تقوم بنشر قيم ذات صلة بمفهوم المواطنة، ونشر الشعور الوطني متخذة الأحزاب السياسية الركيزة الأساسية للنهوض بهذا الدور الفعّال. فالأحزاب السياسية تعد مؤشراً أساسياً لقياس نسبة الديمقراطية، ومدى سيرها على مسار التنمية السياسية، والجمهورية العربية السورية كسائر دول العالم يؤدي فيها الحزب السياسي حجر الزاوية في تفعيل العمل السياسي على الساحة السياسية، ولاسيما منذ إقرار الدستور السوري النافذ لسنة 2012 بنظام التعددية الحزبية الذي فتح المجال لكل الأحزاب من الأحزاب من أجل التنافس فيما بينها من خلال برامجها الحزبية للوصول إلى ما فيه خير البلاد.

* دكتور محاضر – قسم العلاقات الدولية– كلية العلوم السياسية.

The Role of Political Parties in The Process of Political Development In The Syrian Arab Republic

Dr. Fadi Mohamed Jdeed*

Abstract

The relationship between the political parties and the political development is an interactive one. Because of The played role by the political parties in the life of citizens through the dissemination of political awareness and formation, and this formation belonged to the parties for having the power of organizing and influencing in voters. Many democratic countries have been forced to devote themselves to political development in their societies, in order to form elite that disseminates the values of citizenship and the national sense of patriotism, in which political parties are ready to play such an effective role. The political parties are the key indicator to measure the percentage of democracy and the extent of moving on the path of political development, Syrian Arabic Republic like all other countries of the world in which the political party is the cornerstone in activating the political work in the political arena, according to the constitution of 2012 which accomplished the party pluralism, that opened the door wide for all the parties to compete with each other through their party programs to reach to the country's good.

*Professor in faculty of political science Damascus University.

دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية في الجمهورية العربية السورية

يُعدُّ موضوع الأحزاب السياسية من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة سواء من الناحية الفقهية أم من ناحية التطبيق، كونها تضع المشرع والسياسيين أمام اختيار صعب بين الحرية من جهة، والفوضى من جهة أخرى، كما تكمن أهمية هذا البحث في كون التعددية الحزبية السياسية عماد الديمقراطية[1]، ويكاد الفقه يجمع بأنه لا حرية سياسية، ولا نظام ديمقراطي دون أحزاب سياسية، ولاسيما أنها أهم أدوات التنمية السياسية على الإطلاق في المجال السياسي.

إضافة إلى ذلك تشكل الأحزاب السياسية مؤسسة أساسية في أنظمة الحكم الديمقراطية، نظراً لما تتمتع به من قدرة على التأطير، والتمثيل، والرقابة، فالحزب الديمقراطي هو أكثر المؤسسات علاقة بنظام الحكم وبالدولة الديمقراطية، فهو إما حكومتها وإما حكومة ظل. وحتى تتمكن الأحزاب السياسية من القيام بدورها في تحقيق أهدافها في المجتمع في إطار السعي نحو تحقيق الرفاه العام، وحماية حقوق الإنسان، وإقامة أنظمة الحكم الديمقراطية الجيدة، لا بد لهذه الأحزاب أن تتصف بالآتي: الاستقلالية، والديمقراطية الداخلية، وفتح أبوابها للجمهورية للانتساب والعضوية.

(1) إن التعددية الحزبية هي إحدى مكونات الديمقراطية التي عُدَّت النظام الأفضل للحكم في المجتمعات فضلاً عن ارتباطها الموضوعي بالأحزاب السياسية، وهناك مفاهيم عدة للديمقراطية لكن أكثرها شيوعاً هو حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب. وقد تكون هذه التعددية سياسية أو اجتماعية أو ثقافية، ومفهوم التعددية الحزبية يعود أصلها للمفكرين الغربيين مثل "لوك" و"مونتسكيو"، فقد كان الفيلسوف جون لوك أول من أكّد في أواخر القرن السابع عشر على أن الدولة يجب أن تقوم على العمل على رفاهية المجتمع، ورعاية مصالحه، وإذا أهمل شيء من ذلك وجب تغييرها، وعلى الفئات الحاكمة ألا تتخذ من القوة أساساً لها.

آذار، عبد خليفة، 2003، التعددية الحزبية المحاسن والمساوئ ـ دراسة حالة العراق بعد عام 2003، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد /99/، الجامعة المستنصرية، ص 228.

أولاً ـ أهمية الدراسة: تكمن أهمية البحث في الأهمية الكبرى التي تحتلها الأحزاب السياسية في النظم السياسية المعاصرة، كونها جزءاً أساسياً في أجهزتها السياسية، وموضوعاً مهماً من موضوعات القانون الدستوري والعلوم السياسية. وبما أن هذه الأحزاب من أهم التنظيمات السياسية، وأحد أبرز وسائل التنمية السياسية، فقد كان هناك رغبة في الوقوف على حقيقة ذلك في واقع الحياة السياسية في الجمهورية العربية السورية. إضافة إلى رغبة الباحث في تناول موضوع الأحزاب السياسية بوجه عام، ودورها في التنمية السياسية بشكل خاص، ولاسيما بعد صدور قانون الأحزاب.

ثانياً ـ إشكالية الدراسة وتساؤلاتها: بما أن الأحزاب السياسية من أهم وسائل التحديث والتنمية السياسية، فإنه يناط بها وظائف ومهام تفوق الوظائف التقليدية بشكل عام؛ لأنها تضطلع بأدوار لازمة للتنمية السياسية ولاسيما التنمية الشاملة، فإلى أي مدى أسهمت الأحزاب في تحقيق التنمية في سورية؟ وكيف شاركت هذه الأحزاب في عمليات التنمية السياسية في سورية ولاسيما على مستوى المشاركة السياسية، وتحقيق التكامل السياسي؟ وكيف تم تفعيل النظام الحزبي في سورية لتحقيق تنمية سياسية فعالة؟ وما هو مفهوم الأحزاب السياسية والتنمية السياسية ووظائف كل منهما وعلاقته بالآخر وتطبيقاتها في سورية؟

كما عرفت سورية وفقاً للدستور السوري النافذ لسنة 2012 نظام التعددية الحزبية، فأحدث ذلك تطوراً إيجابياً نحو تعزيز مفهوم الديمقراطية، وتعزيز مفهوم المشاركة السياسية، ووفقاً لما تقدم ذكره فإننا نطرح الأسئلة الآتية:

1ـ ما هو المقصود بالأحزاب السياسية؟

2ـ ما هو المقصود بالتنمية السياسية؟

3ـ كيف تساهم الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية في الجمهورية العربية السورية وفقاً للدستور النافذ لسنة 2012؟ ولاسيما أن نجاح دور الأحزاب السياسية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود مؤسسات فاعلة تؤمن مشاركة سياسية.

ثالثاً ـ مبررات اختيار الدراسة: ينقسم اختيار البحث إلى أسباب ذاتية تكمن في رغبة الباحث في تناول موضوع الأحزاب السياسية بوجه عام، ودورها في التنمية السياسية بوجه خاص، والسعي إلى دراسة مختصرة حول أهم وجهات نظر الباحثين بشأن دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية في المجتمع.

رابعاً ـ أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف المتمثلة في:

1. التعرف على واقع التنمية السياسية في سورية.
2. إدراك أهمية الدور الذي تؤديه التنمية السياسية في عملية الاستقرار السياسي في سورية.
3. توضيح مفهوم الأحزاب السياسة والتنمية السياسية والعلاقة بينهما.
4. إبراز الدور الذي كرّسه الدستور السوري لسنة 2012 من خلال تبني المشرع الدستوري نظام التعددية الحزبية الذي أسهم بدوره في تحقيق أمثل للتنمية السياسية، وهذا الأمر يدفع بعجلة الممارسة الديمقراطية نحو التقدم والازدهار في العمل السياسي من خلال زيادة المشاركة السياسية، وتحقيق الحرية والعدالة، وترسيخ أسس المجتمع المدني.

خامساً ـ المنهج المتبع: للإجابة على هذه الأسئلة السابقة اعتمدنا في دراستنا المنهج التحليلي لتحليل مختلف النصوص ذات الصلة بالأحزاب السياسية.

سادساً ـ تقسيم الدراسة: وفق المنهجية المتبعة، ولأجل بلوغ الأهداف من هذه الدراسة، إضافة إلى المقدمة والخاتمة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين على النحو الآتي:

المبحث الأول: بعنوان ماهية الأحزاب السياسية والتنمية السياسية: وينقسم إلى مطلبين، نتناول في المطلب الأول الحديث عن ماهية الأحزاب، من خلال بيان مفهوم الأحزاب السياسية، وتعريفها، وخصائصها، أما المطلب الثاني فتم تخصيصه لدراسة ماهية التنمية السياسية، من خلال بيان مفهوم التنمية السياسية، ووظائفها.

المبحث الثاني: بعنوان العلاقة بين الأحزاب السياسية والتنمية السياسية وتطبيقاتها في الجمهورية العربية السورية: وينقسم أيضاً إلى مطلبين، تناول الحديث في المطلب الأول العلاقة بين الأحزاب السياسية والتنمية السياسية، أما المطلب الثاني فخُصص لبيان تطبيقات هذين (الأحزاب السياسية والتنمية السياسية) المفهومين في الجمهورية العربية السورية.

المقدمة:

تؤدي الأحزاب السياسية دوراً بالغ الأهمية على صعيد الحياة السياسية في البلاد، كونها مرآة النظام السياسي لمراقبة عمل الحكومة، والمشاركة في صياغة السياسة العامة للدولة بما يعود بالنفع على الوطن والمواطن، ومن أجل قيام الأحزاب السياسية بالدور المنوط بها، فإنه لا بد من تجذر شعبي لها من شأنه أن يكسبها مزيداً من الأنصار، وهذا لا يتحقق إلا من خلال التسويق لبرامجها وأفكارها وأيديولوجيتها، وهذا من شأنه أن يزوّد الحزب بالقوة اللازمة للعمل السياسي من أجل المشاركة في السلطة بهدف التكوين السياسي للمناضلين والزعماء السياسيين، كون الحزب السياسي مدرسة تهدف إلى التكوين والتنشئة السياسية على حب الوطن، والمشاركة السياسية، وتحمّل المسؤولية. وتبرز أهمية الأحزاب السياسية ودورها في تنمية المجتمع ولاسيما على الصعيد السياسي؛ لأن المجتمع يشكل الخزّان الرئيس لتكوين النُخب السياسية التي تضمن استمرار العمل السياسي الدؤوب من أجل إغناء مؤسسات الدولة بالكوادر التي تسهر على تسيير الشأن العام للمجتمع، إضافة إلى ترسيخ ثقافة المشاركة السياسية لدى المواطنين من خلال اختيار ممثليهم عند كل استحقاق انتخابي في ظل التنافس بشأن الأفكار، والبرامج الحزبية التي تسعى نحو الرفاه العام. وفي ظل الدستور السوري النافذ لسنة 2012، فإن المشرع الدستوري اعتنق مبدأ التعددية الحزبية، فأطلق العنان لتشكيل الأحزاب السياسية التي تتنافس من أجل المشاركة في الحياة السياسية في البلاد من جهة، ومن أجل تعزيز روح الديمقراطية من جهة أخرى.

وبناء عليه، فإننا سنتناول الحديث عن الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجمهورية العربية السورية وفقاً للتقسيم الآتي:

المبحث الأول: ماهية الأحزاب السياسية والتنمية السياسية.

المبحث الثاني: العلاقة بين الأحزاب والتنمية السياسية وتطبيقها في الجمهورية العربية السورية.

المبحث الأول: التعريف بالأحزاب السياسية والتنمية السياسية

طالما عدت الأحزاب السياسية أساسية في تنظيم السلطة التشريعية، وبروز شخصيات سياسية، وتسهيل المشاركة العامة من خلال طرق تسمح بإرساء إدارة الحكم الفعّالة في المجتمع، فإن هذه الأحزاب السياسية تمارس دوراً مهماً في الأنظمة الديمقراطية، ومن أجل تحديد هذا الدور لابد من دراسة مفهوم الأحزاب السياسية، من خلال بيان مفهوم هذه الأحزاب وتعريفها من جهة، وتوضيح وظائفها من جهة أخرى، إضافة إلى ذلك فإن مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة التي تثير جدلاً واسعاً، وذلك لتعدد الباحثين في دلالاتها، ولتعدد التعريفات أيضاً التي تناولت هذا المفهوم، فهذا المفهوم له دور كبير في تحقيق التقدم، ونشر الوعي السياسي من أجل تحقيق أكثر فاعلية في المشاركة السياسية، مما يعزز القدرات والنشاطات السياسية للدولة، من خلال اهتمام المواطن بالشأن العام، وإقامة مؤسسات ديمقراطية وإدارية فعّالة، وتجذرها شعبياً.

وبناء عليه، سنتناول الحديث عن ماهية الأحزاب السياسية والتنمية السياسية على النحو الآتي:

المطلب الأول: ماهية الأحزاب السياسية

إن وجود الأحزاب السياسية لم يكن إلا تجمعات عفوية غير منظمة مدفوعة ببعض المثل العليا، هدفها البحث والمداولة في المشاكل المطروحة في الدول دون محاولة فرض وجهة نظرها من خلال إيجاد الحل الذي تراه مناسباً لهذه المشاكل، فهي عبارة عن نوادٍ فكرية، وتوجد الأحزاب في أغلب المجتمعات المعاصرة؛ إذ تُعد ظاهرة حديثة لم تكن معروفة من قبل حتى منتصف القرن التاسع عشر إلا في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا[1].

(1) قاسم، الزبيدي، 2013، دور الأحزاب السياسية العربية في التحول الديمقراطي، مجلة آداب الفراهيدي، العدد /15/، ص 292.

فهذه الأحزاب السياسية لها تجمّع يمتاز بالديمومة والاستمرارية، وليس وجوداً مرحلياً من أجل معالجة مشاكل وجدت في فترة زمنية محددة، والانحلال من بعد حل هذه المشاكل، وصفة الديمومة لا تعني البقاء الأبدي، ولكن فقط فكرة التأقيت موجودة بداية كإحدى أسس التجمّع. مع الإشارة إلى أن هناك الكثير من الأحزاب التي تفضل الاختفاء من الحياة السياسية كلياً، والانضمام إلى تيارات أحزاب أخرى موجودة، أو تشكّل أحزاباً جديدة، أو الاندماج كلياً في أحزاب أخرى نتيجة ظروف سياسية، فضلاً عن أن الأحزاب تضم مجموعة من أفراد الشعب قلّ العدد أو كَثُر، مؤمنين بعقيدة ومبادئ الحزب العامة، ويسعون لتحقيقها، وتوسيع القاعدة الشعبية لها؛ أي انضمام أعضاء من الشعب إلى هذا التنظيم والدفاع عن مبادئه[1].

أولاً: تعريف الأحزاب السياسية: إن تعريف الأحزاب لابد أن يبدأ من الأصل التاريخي، كمحدد لسماتها الأولية التي تتحدد في ثلاث سمات: 1ـ إن الأحزاب السياسية هي الكتل أو الأجنحة، بمعنى أن الأحزاب تطورت عن الكتل أو الأجنحة التي ارتبطت بالانتخابات والممارسات البرلمانية. 2ـ إن كلمة حزب Party بحكم اللفظ ترتبط بمفهوم الجزء Part. ومع أن الحزب يمثل فقط جزءاً من كل (المجتمع)، إلا أن هذا الجزء يجب أن يسلك منهجاً غير جزئي إزاء الكل (أي المجتمع)؛ أي يتصرف كجزء ذي ارتباط بالكل. 3. إن الأحزاب السياسية هي قنوات للتعبير، بمعنى أن الأحزاب تنتمي أولاً وقبل كل شيء إلى أدوات أو وسائل التمثيل، إنها أداة أو هيئة للتمثيل الشعبي تقوم بالتعبير عن مطالب اجتماعية محددة[2].

(1) منصور، سميحة، 2017، دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية ـ الجزائر أنموذجاً، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، ص 15-16.

(2) أسامة، الغزالي حرب، 1990، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ص 13-14.

وفي هذا الخصوص تعددت التعريفات بين رجال الفكر السياسي والقانوني للأحزاب السياسية، ويرجع هذا التعدد إلى اختلاف الإيديولوجيات وإلى تطور النظرة إلى وظيفة الحزب ومهامه، وإلى الزاوية التي ينظر منها إليه، وهذا سنبينه وفقاً على النحو الآتي:

1 ـ في الفكر الليبرالي: يركز الفكر الليبرالي في تعريفه للحزب السياسي على الجانب العملي والهدف النهائي للعملية السياسية التي يقوم بها الحزب للوصول إلى السلطة، والمشاركة في صنع القرار، كما أن البرنامج السياسي للحزب يؤدي دوراً جوهرياً في مرحلة تأسيسه. فقد عرّف أندري هوريو" الحزب بأنه: «تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي، ويهدف للوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة»[1].

2 ــ في الفكر الاشتراكي: يتبنى الفكر الاشتراكي وجهة نظر تركّز أساساً على الإيديولوجية الشيوعية، وعدٌ الحزب أحد عناصر الصراع السياسي في المجتمع، فللحزب دور طليعي يعكس مصالح الطبقة العاملة، ويقودها نحو تحقيق أهدافها المتمثلة في الاستحواذ على السلطة؛ لذلك يعرّفه ماركس "بالتعبير السياسي للطبقات الاجتماعية المختلفة"؛ إذ يُعرَّف الحزب بأنه: «تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاطاً في طبقة معينة، ويعبّر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي»[2]. أو أنه: «جزء من الطبقة وطليعتها التقدمية الواعية المنظمة التي تحتضنها، وهو بوجه عام اتحاد اختياري بين عناصر الطبقة التي تتحد تحت راية إيديولوجيتها لمصلحة النضال المشترك»[3].

---

(1) نقلاً عن وليد، حاج حفصي، 2016، دور الأحزاب السياسية في تجسيد الحكم الراشد، مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة بوضياف بالمسيلة، ص 12-13.

(2) نقلاً عن وليد، حاج حفصي، 2016، دور الأحزاب السياسية في تجسيد الحكم الراشد، المرجع السابق، ص 13.

(3) نقلاً عن حبيب، ميهوبي، 2011، الأحزاب ودورها في الحياة السياسية بالمغرب 1999-2010، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ص 29.

3 ـ في الفكر العربي: إن تعريفات الفقه العربي للأحزاب السياسية تتوافق إلى حد كبير مع تعريفات الفقه الليبرالي، إذ يرى أحد الفقهاء أن الحزب هو: «هو اجتماع عدد من الأفراد يعتنقون مبادئ معينة في تنظيم مستمر، وذلك للدفاع عن أفكارهم، وبمشاركتهم في الحياة السياسية بهدف الوصول للسلطة سلمياً أو التأثير فيها»[1]. وترى الدكتورة سعاد الشرقاوي أن الحزب: «تنظيم دائم على المستويين القومي والمحلي، يسعى للحصول على مساندة شعبية، بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة»[2].

ثانياً: خصائص الأحزاب السياسية: من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن القول إن خصائص الأحزاب السياسية هي على النحو الآتي:

1ـ **الوصول إلى السلطة:** إن إحدى خصائص الأحزاب السياسية هو العمل من أجل الوصول إلى السلطة؛ أي يجب أن يكون لهذا التجمّع إرادة معلّقة، هدفها الوصول إلى مقاليد السلطة، سواء بمفرده أم بالتحالف مع أحزاب أخرى، أما إذا كان هدفه هو فقط التأثير في الحياة السياسية والتأثير في السلطة، فيصنف هذا التجمّع كقوة ضغط، وهذه القوة تسلك في سبيل الوصول إلى هذا الهدف الطرق المشروعة المقررة دستورياً وقانونياً[3].

2ـ **همزة الوصل بين الحاكمين والمحكومين:** كونها وسيلة لمناقشة مشاغل المحكومين، ونقلها للحكّام، إذ إن الأحزاب السياسية تقوم بطرح هموم ومشاكل المواطنين، وتبيّن كيفية ووسائل حلّها، وتسعى إلى إيصال هذه الحلول إلى الحكّام، فهي إذن همزة وصل بين الحكّام

(1) نقلاً عن حبيب، ميهوبي، الأحزاب ودورها في الحياة السياسية بالمغرب، المرجع السابق، ص 29 – 30.

(2) سعاد، الشرقاوي، 2005، الأحزاب السياسية (أهميتها ـ نشأتها ـ نشاطها)، بدون دار نشر، ص 12.

(3) منصور، سميحة، دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية، مرجع سابق، ص 16.

والمحكومين، ففي ظل الديمقراطية النيابية أو التمثيلية[1] يَعهد الشعب إلى نواب يمثلونه بمهمة الحكم، إذ لا تكون لهم عليه أي سلطة إلا في حالة إعادة انتخابهم[2].

3ـ **الانضباط:** ويعني به التزام العضو الانضباط الحزبي، واتباع توجيهات ونظام وأدبيات الحزب المنصوص عليها في القانون الأساسي للحزب والنظام الداخلي، إذ يكون للحزب الحق في مساءلة العضو الذي يخرج عن نظامه وأدبياته وبرنامجه، فيتعرض العضو للتأديب في إطار نظام الحزب، وينبغي أن تتولى قيادة الحزب السياسي اختيار العناصر القيادية لقدرتهم على التحديث والتنمية والتغلّب على الأزمات، فالحزب السياسي يحكمه تنظيم يتكون من قانون أساسي ونظام داخلي، وهي أدوات قانونية وتنظيمية وإجرائية تحكم الحزب أثناء أداء نشاطه الذي ينبغي أن تكون له مثل هذه النصوص، وتسمى في المفهوم الحزبي لوائح الحزب أو نظام الحزب، وهي تنظيم كيفية نشاط الحزب، وحقوق وواجبات أعضائه، وطرق تولي المسؤولية داخل أجهزته[3].

4ـ **تُعد الأحزاب وسيلة لإنارة الرأي العام:** تؤدي الأحزاب السياسية دوراً مهماً في بلورة الرأي العام، وتوجيهه نحو الهدف المنشود، وتؤدي الأحزاب السياسية هذه الوظيفة عن طريق عقد الاجتماعات، واستخدام وسائل الإعلام المختلفة، وإن إنارة الرأي العام له أثر مهم في

---

(1) تُعرّف الديمقراطية التمثيلية أو النيابية على النحو الآتي: هي أن يلجأ الشعب إلى انتخاب ممثلين أو نواب عنه يجتمعون في هيئة مجلس يطلق عليه اصطلاحاً اسم البرلمان، ويترك لهم ممارسة مظاهر السيادة باسمه ونيابة عنه لفترة محدودة. إذ تقوم هذه الديمقراطية على أساس أن الشعب هو صاحب السيادة، ولكنه لا يستطيع ممارسة مظاهرها بشكل مباشر، نظراً لاستحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة في الدول المعاصرة.

أحمد، ناصوري، وعمر، العبدالله، 2007، القانون الدستوري، منشورات جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، ص 247. وحسن، البحري، 2013، القانون الدستوري، الطبعة الثانية، ص 150 هامش.

(2) موساوي، إبراهيم، وأونان، عاشور، 2016، النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، ص 14.

(3) منصور، سميحة، دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية، مرجع سابق، ص 16-17.

تلقين الأفراد روح المسؤولية والعمل الجماعي؛ لذلك يقع على عاتق الأحزاب تنمية هذا الشعور لدى المواطنين، وذلك بالمزج بين المطالب الفردية والمصلحة العامة، ومنه يصبح الحزب منظمة أو مؤسسة تقدم للشعب مختلف المعلومات السياسية والاقتصادية بالطرق البسيطة[1].

5- **تُعد الأحزاب وسيلة لتحقيق المشاركة السياسية:** إن المشاركة السياسية هي أحد أهم الأدوار التي يقوم بها الحزب السياسي، ويذهب أغلبية فقهاء القانون الدستوري إلى أن أهم صور المشاركة السياسية للأحزاب السياسية هي الانتخابات، إذ إنه لا معنى من وجود انتخابات دون وجود أحزاب سياسية[2].

ثالثاً: وظائف الأحزاب السياسية: تقوم الأحزاب السياسية بدور مهم في بلورة الانقسامات الطبيعية في المجتمع وتحويلها من انقسامات طبيعية إلى انقسامات منظمة؛ لأن الحياة السياسية مليئة بالاتجاهات المتعارضة، والقوى المتنافسة، والطموح والآمال والمصالح المختلفة، وهذه كلها تعد محركات النشاط السياسي، وهي تتبلور وتتحرك من خلال الأحزاب السياسية، ولكي تؤدي الأحزاب السياسية مهامها، فإنها تتولى القيام بعدة وظائف وهي على النحو الآتي:

1- **نشر إيديولوجية الحزب بين الناخبين:** يسعى كل حزب إلى الحصول على أكبر عدد من المؤيدين عن طريق إقناع الناخبين بإيديولوجيته ببرنامجه الانتخابي، ومن الناحية الواقعية لا يمكن لأي حزب أن يحرز انتصاراً إذا لم يكن قادراً على التعبير عن المشاعر والآمال والأفكار الكامنة لدى قطاع من المواطنين، إذ يشعر هذا القطاع أنه يجد نفسه في الحزب[3].

---

(1) موساوي، إبراهيم، وأونان عاشور، النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر، مرجع سابق، ص 15.

(2) موساوي، إبراهيم، وأونان عاشور، النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر، المرجع السابق، ص 15.

(3) سعاد، الشرقاوي، الأحزاب السياسية ...، مرجع سابق، ص22.

2ـ **اختيار مرشحي الحزب:** تختار الأحزاب مرشحيها في الانتخابات، وتقدمهم للناخبين على أنهم مرشحو الحزب، فالأحزاب لا تحتكر عملية تقديم المرشحين للانتخابات، إذ يوجد بعض المرشحين الذين يتقدمون إلى الانتخابات مستقلين عن أي حزب، ويحرز بعضهم نجاحاً دون دعم أي حزب، ولكن أغلب المرشحين الذين يفوزون في الانتخابات يكونون مرشحين من قبل أحزاب قائمة وقوية، ويرجع ذلك لأسباب عديدة أهمها الدعاية الانتخابية[1].

3ـ **تحقيق الاتصال الدائم بين الناخبين ونوابهم:** للنواب مصلحة أكيدة في الاحتفاظ بصلة مع الناخبين، حتى يضمنوا إعادة انتخابهم، ومن الناحية العملية، يتوجه أعضاء البرلمان في نهاية كل أسبوع إلى دوائرهم لحضور اجتماعات يقومون خلالها بإعطاء معلومات للناخبين، ويتلقون منهم طلباتهم، ويتعرفون على احتياجاتهم. وهذا يؤدي إلى تطور تنظيم نواب الحزب في البرلمان؛ لأن تطور الأحزاب السياسية أدى إلى تجميع أعضاء البرلمان المنتمين إلى حزب واحد في جماعات برلمانية، وقد كانت المجموعات البرلمانية ممنوعة مثلاً في فرنسا قبل سنة 1914، ولكنها عُدت فيما بعد عنصراً رسمياً في تنظيم البرلمانات الحديثة، وبواسطتها يتم انتقاء أعضاء اللجنة البرلمانية وتنظيم نشاطهم[2].

4ـ **وظيفة التحديث والتنمية السياسية:** تعد الأحزاب أهم وسيلة من وسائل التحديث والتنمية السياسية، من خلال تقديم البرامج والمثل العليا للتطور السياسي، ورسم السياسة العامة، سواء بالنسبة إلى المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية. فضلاً عن ربط الجماهير مع القيادات بطريقة تمكّن من توليد القوة السياسية وتعبئتها وتوجيهها[3].

5ـ **دعم الشرعية:** تعرّف الشرعية بأنها مدى تفعيل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي، وخضوعهم له طواعية؛ لاعتقادهم بأنه يسعى إلى تحقيق أهداف الجماعة، وتؤدي

(1) سعاد، الشرقاوي، الأحزاب السياسية ...، المرجع السابق، ص24.

(2) سعاد، الشرقاوي، الأحزاب السياسية ...، المرجع السابق، ص25.

(3) حبيب، ميهوبي، الأحزاب ودورها في الحياة السياسية بالمغرب، مرجع سابق، ص43.

الأحزاب وغيرها من المؤسسات دوراً بارزاً في هذا المضمار، وتتميز الأحزاب عن تلك الوسائل بأنها ليست فقط من وسائل دعم الشرعية، بل إنها تسعى إلى تطوير أحوالها وأوضاعها بشكل دائم[1].

6ـ **وظيفة التعبئة:** من المعلوم أن كل نظام سياسي يعمل قدر جهده للبقاء والاستقرار؛ لهذا فإن الحزب عن طريق تأطير وتنظيم وتنسيق جهود مثل هذه الجماعات أو الفئات، وعن طريق التعبير عن طموحاتها ومطالبها بشكل سلمي يفرّغ شحنة العنف من المجتمع، ومن ثم يعمل على تهدئة الصراع الاجتماعي داخل المجتمع، وجعله صراعاً وتنافساً ديمقراطياً، ومن ثم يحقق التداول على السلطة والحفاظ على النظام السياسي نفسه، ومن ثم يحقق الوفاق الاجتماعي بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية[2].

7 ــ تنظيم المعارضة: يعد تنظيم المعارضة من أهم وظائف الأحزاب، وهذه الوظيفة ليست مجرد مجابهة من أحزاب الأقلية لحزب الأغلبية، ولكنها وظيفة محددة تقتضي من حزب المعارضة أن يقوم بتوجيه النقد للحكومة على ألا يكون هذا النقد مجرداً، بل مقروناً بالحلول البديلة التي يتضمنها برنامج متكامل يمكن ترجمته إلى قرارات نافذة إذا ما سنحت الفرصة للحزب المعارض أن يتولى الحكم، ولا شك أن قيام المعارضة على هذا النحو، لا يمكن أن يتم إلا إذا استندت إلى وسائل تساعد على نجاحها، ولاسيما ما تكفله هذه النظم من حماية للحريات العامة، كحرية الصحافة، وحرية الرأي، وحرية الجمعيات والتجمعات، والحصانات البرلمانية، وحق البرلمان في مساءلة الحكومة وطرح الثقة بها[3].

ويرى الباحث أن الأحزاب السياسية هي الركيزة الأهم في التنمية السياسية، فأينما توجد أحزاب هنالك فكر سياسي، وأينما يوجد فكر سياسي هناك قاعدة صلبة تؤسس لمجلس نيابي

(1) حبيب، ميهوبي، الأحزاب ودورها في الحياة السياسية بالمغرب، المرجع السابق، ص43.

(2) منصور، سميحة، دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية، مرجع سابق، ص17.

(3) منصور، سميحة، دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية، مرجع سابق، ص18.

فاعل ينبثق عن تلك الأحزاب، ويشارك في صنع القرار في كل ما يتصل بأمور الدولة الداخلية والخارجية، ولا تكون هنالك أحزاب دون وجود الديمقراطية الحقيقية التي هي الأساس في تشكيل الأحزاب. فالمهم في هذا الصدد أن تكون للأحزاب برامج حقيقية تنموية وسياسية يسعى الحزب إلى تحقيقها عبر من يصل من منتسبيه إلى المجلس النيابي، أولئك الذين يحافظون على ولائهم لمبادئ الحزب، ويقومون بتطبيق برامجهم إذا ما تولوا المسؤولية، وهذه البرامج هي بالضرورة برامج تنموية وسياسية تسعى من وجهة نظر واضعيها إلى مصلحة الأمة ومستقبلها، فيسعون إلى تحقيقها، وهذا يخلق التنافس السليم المطلوب بين الأحزاب السياسية.

المطلب الثاني: ماهية التنمية السياسية

يعد مفهوم التنمية السياسية من أكثر المفاهيم استخداماً من قبل المفكرين والسياسيين وصانعي القرار، فهذا المفهوم يشكّل مرتكزاً أساسياً من أجل الوصول إلى خلق مناخ سياسي واع من جهة، ونشر روح العمل الجماعي السياسي ومسؤوليته من جهة أخرى. وقد تعددت التعاريف الخاصة بهذا المفهوم. ومع أن مفهوم التنمية السياسية كان متداولاً في خمسينيات القرن الماضي، إلا أنه ظهر بشكل واضح في مطلع الستينيات، ففي حزيران سنة 1959 عقدت لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكي، برئاسة "غابرييل الموند" مؤتمراً حول موضوع التحديث السياسي، إذ صاغت اللجنة أول برنامج لها حول التنمية السياسية، فاهتمام العلماء والباحثين والمفكرين بهذا الموضوع جاء نتيجة التقاء عاملين أساسيين هما: اتساع دوائر البحث العلمي، وامتداد نشاط الدراسين إلى دول العالم الغربي والعالم الثالث على وجه التحديد هذا من جهة، ومن جهة أخرى تغيّر نظرة الباحثين إلى ظواهر ومعطيات الحياة السياسية، وتطور منهجيات البحث والدراسة في العلوم السياسية

بفضل الثورة السلوكية التي اجتاحت مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام، والعلوم السياسية على وجه خاص[1].

وبناء عليه سنتناول الحديث عن ماهية التنمية السياسية على النحو الآتي:

أولاً: تعريف التنمية السياسية: قبل التطرق لتحديد تعريف التنمية السياسية سنحاول الإشارة إلى كل مفهوم أو لفظ بتعريفه على نحو مستقل عن الآخر؛ أي تعريف التنمية، ثم تعريف السياسية. وذلك على النحو الآتي:

1ـ **التنمية:** هي عملية تغيير مستمرة ومتصاعدة وموجهة لتحقيق احتياجات المجتمع المادية وغير المادية. أو هي تغيير ثقافي ديناميكي وموجه يتم في إطار مجتمع معين، وترتبط بزيادة عدد المشاركين من أبناء الجماعة في دفع هذا التغيير، وتوجيهه، والانتفاع بنتائجه وثمراته[2].

2ـ **السياسية:** وهي علم الحكومة، وفن علاقات الحكم، وتطلق على مجموعة الشؤون التي تهم الدولة، وآخرون يعدون السياسة أنها تدور حول الرعاية والتدبير لشؤون الناس، وهدفها تحقيق الخير، والتطلع إلى التغيير وتحسين الشأن، وإبعاد الشر على أساس التحكم في كل شيء يطال الإنسان في الحياة، واستعمال الحيطة والحذر والمكيدة ضد الأعداء، والتحلي بالمرونة والإقناع[3].

---

(1) كاظم، علي مهدي، التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة الدراسات الدولية، العدد السادس والخمسون، بلا تاريخ، ص 123. وأسامة، الغزالي حرب، 1990، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص 27.

(2) رحاب، عواطف، 2015، دور النخبة السياسية في عملية التنمية السياسية (تركيا ـ نموذجاً)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 19.

(3) دنيا، بلعباس، وأمينة، قويدر بن حامد، 2017، دور التنمية السياسية في إرساء الحكم الراشد ـ دراسة واقع التجربة الجزائرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة مصطفى اسطنبولي ـ معسكر، ص 15.

ويذهب " جبرائيل ألموند" و"باول" في تعريفهما للتنمية السياسية من خلال التفريق بين التحديث الاقتصادي والتنمية السياسية معتبرين بأنهما ليسا كلاً واحداً، ومعتبرين أنه ليس بالضروري أن يقود التغيّر الاقتصادي والاجتماعي إلى تحقيق تنمية سياسية، إذ يرى كل منهما أن التنمية السياسية لا تحدث إلا عندما تعجز البنى الثقافية والسياسية القائمة عن استيعاب التغيرات الموجودة والتحديات والمشاكل المطروحة[1].

كما يرى "صامويل هنتجتون" أن التنمية السياسية تتحقق عند توفر ثلاثة عوامل: وهي ترشيد السلطة؛ أي التداول على أساس القانون والدستور، والتمايز والتخصص؛ أي تنوع الوظائف وإيجاد بنية متخصصة، والمشاركة السياسية؛ أي زيادة نسبة المشاركة السياسية من قبل المواطنين. ويعرّفها أيضاً" دافيد ابتر" بأنها: «عملية سياسية متعددة الغايات، تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية»[2].

أما من وجهة النظر العربية فإن التنمية السياسية هي: «عملية اجتماعية وتاريخية متعددة الأبعاد، تعمل على تطوير النظام السياسي وتحديثه بما يتلاءم والواقع الاجتماعي والثقافي؛ من أجل عملية التعبئة الاجتماعية لبناء نظام سياسي من مجموعة من المؤسسات السياسية سواء أكانت رسمية أم طوعية، وتكون المؤسسات مختلفة من حيث البناء، متكاملة من حيث الوظيفة، ثم العمل على تعبئة الجماهير، وهذا يتوقف على كفاءة المؤسسات

(1) أنس، عبد السلام أحمد سحويل، 2015، تقديم برنامج التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية من وجهة نظر الخريجين، أطروحة قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، ص 20.

(2) نقلاً عن حسني، بوعكاز، 2015، التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق ـ دراسة حالة الجزائر 1988–2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص 13–14.

لتحقيق المشاركة الواسعة للجماهير في العملية السياسية وصولاً إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي»[1].

ثانياً: أهداف التنمية السياسية: من الواضح من مفهوم وتعريفات التنمية السياسية أن هذه الأخيرة تعني كيفية تنظيم الأفراد من خلال المؤسسات الحكومية والاقتصادية والاجتماعية، كما يطلق على السلوك أو الفعل أو العملية التي ترمي لإقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية والقيادة الفاعلة، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وبناء الديمقراطية، ومن أبرز المحاولات التي طرحها المفكر "لوسيان باي" لتحديد أهداف التنمية السياسية هي على النحو الآتي:

1 ـ **التنمية السياسية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية:** يفترض هذا التصور أنه لتحقيق التنمية الاقتصادية لابد من تهيئة المناخ السياسي، وذلك من خلال تحقيق الاستقرار السياسي، وتطبيق القانون، وهذا يكون من خلال عدِّ أن رسم استراتيجية التنمية الاقتصادية هي بأيدي رجال السياسة من خلال وضع الخطط، والبرامج والمشاريع، وهي على حد تعبير الباحث "إيزنستات" هدف وقرار سياسي أكثر منها مسألة تتعلق بالحياة الاقتصادية[2].

2 ـ **التنمية السياسية تهدف إلى بناء الدولة القومية:** إضافة إلى الأركان الثلاثة لقيام الدولة، وهي الإقليم، والشعب، والسلطة السياسية، فإنه لابد من توافر ثلاث خصائص أخرى، وهي على النحو الآتي:

أ: وجود سلطة مركزية واسعة الاختصاصات.

ب: نمو القدرة التنظيمية للدولة واتساع اختصاصاتها وامتداد نفوذها.

---

(1) علي بن سليمان بن سعيد، الدرمكي، 2012، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان (1981–2012)، رسالة مقدمة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، ص 8.

(2) عائشة، عباس، 2017، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي ـ تونس نموذجاً، المركز الديمقراطي العربي للنشر، ص14.

ج: وجود مفهوم محدد للمواطنة[1].

3 ـ **التنمية السياسية تهدف إلى بناء الديمقراطية:** إن التنمية السياسية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية (الأحزاب السياسية)، وإضفاء طابع الشرعية على ممارسة الحكم من خلال التداول السلمي للحكم، ومن ثم تغيير بناء التمثيل السياسي كلما اقتضت الضرورة. فالتنمية السياسية ما هي إلا ترويج لقيم وأفكار غربية، كما أن ربط تفسير التنمية السياسية بأشكال ومفاهيم إيديولوجية كالديمقراطية أو الشيوعية يعني أن التنمية السياسية لا تأخذ معناها إلا من خلال مجموعة أخرى من القيم[2].

4 ـ **التنمية السياسية تهدف إلى دعم قدرات النظام السياسي من أجل إحداث تغيير منتظم واستقرار:** يعتمد هذا التصور على أن التنمية السياسية تتجلى في قدرة الإنسان على السيطرة على محيطه الاجتماعي والسياسي، وضبط وتوجيه وتنظيم عمليات التغيّر الاجتماعي والسياسي، وليس الاستجابة لها. والسبيل إلى تحقيق ذلك هو تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسي والارتفاع بقدرته على استيعاب الأنماط المتنوعة والمتغيرة من المتطلبات السياسية والتنظيمية، فضلاً عن مهاراته في التعامل مع الأنماط الجديدة والمتغيرة من المشكلات، وهكذا فإنه يستطيع التحكّم في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي في إطار من النظام والاستقرار[3].

5 ـ **التنمية السياسية تهدف إلى تطوير الثقافة السياسية للمجتمع:** تُعرّف الثقافة السياسية بأنها مجموعة المواقف والتوجهات والأفكار والقيم التي تحدد شكل النشاط السياسي، أو لها أثر في الحياة السياسية، وترتبط في كثير من الحالات بمتوسط التوجهات السياسية

---

(1) عائشة، عباس، 2017، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب ...، المرجع السابق، ص15.

(2) عائشة، عباس، 2008، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي ـ مثال تونس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، ص13.

(3) عائشة، عباس، 2008، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب ...، المرجع السابق، ص14.

علـى المسـتوى الـوطني، وتأثيرهـا فـي إمكانـات التحـوّل أو اسـتمرارية الأنظمـة السياسـية واسـتقرارها. فالتنميـة السياسـية هـي عمليـة ثقافيـة فـي الأسـاس تتعلـق بتغيّـر الثقافـة السـائدة المرتبطة بظاهرة السلطة سواء على مستوى الفرد أم الجماعة[1].

6ـ **التنميـة السياسـية تهـدف إلـى تحقيـق التحـديث السياسـي:** يشـير مفهـوم التحـديث السياسـي إلـى عمليـة الإرادة والتخطـيط والجهـد المـنظم لإحـداث تغييـر علـى المسـتويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتتسم هذه العملية بالعمق والسرعة، إذ تأخذ كل جوانب النسـق البنـائي والـوظيفي للمجتمـع. فالتنميـة السياسـية مرادفـة للتحـديث السياسـي، ويرتكـز التحديث السياسي على أربعة أبعاد أساسية، وهي كما وضعها "صاموئيل هينغتون" وآخرون تتمثل على النحو الآتي: ترشيد البنى والوظائف السياسية، وتدعيم القدرات السياسية، وإشاعة روح المساواة. واستناداً إلى هذه الأسس، فحيثما وجدت مواصفات التحديث السياسي، فإننا نطلق على النظام القائم أنه متطور ويجسد مظاهر التنمية السياسية[2].

7ـ **التنمية السياسية تهدف إلى تحقيق التنمية الإدارية والقانونية:** يشير مفهوم التنمية الإدارية إلى أنه نشاط مخطط ومستمر يهدف إلى تطوير السلوك الإداري، وتطوير قدرات المديرين من خلال المعارف والمهارات التي يكسبونها خلال برامج التنمية الإدارية[3].

وبناء على هذا التعريف – لتحقيق تنمية سياسية – لابد من تحقيق تنمية إدارية، ويكون هذا من خلال استبدال الإدارة التقليدية بإدارة حديثة ترتكز على جهاز عصري ومؤهل،

---

(1) فاطمة، قعمير، 2016، الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر (1999–2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، كلية الحقوق، ص 21.

(2) خميس، دهام حميد، بدون تاريخ، التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة مداد الآداب، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد الرابع، ص 519.

(3) رافيق، بن رمسلي، 2011، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق ـ دراسة حالة الجزائر: 2001 –2011، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، الجزائر، ص 25.

وكفيل بتحقيق التنمية السياسية؛ لأن دول العالم الثالث لازالت تعتمد على إدارة تقليدية، وهذه الأخيرة تعرقل مسار التنمية السياسية، فإنه يفترض عليها إما استيراد مناهج وأساليب إدارية حققت نجاحاً في الدول الغربية، وإما استيراد تقنيات إدارية من الدول المتطورة.

8ـ **التنمية السياسية تهدف إلى بناء الديمقراطية وتحقيق المزيد من المشاركة السياسية:** يشير مفهوم المشاركة السياسية إلى تلك الأنشطة التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكّام، أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها، كما تعني أيضاً العملية التي يؤدي الفرد خلالها دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يُسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع، وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها[1]. فجوهر التنمية السياسية هو مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وهذا يخلق لهم شعوراً بالرضا؛ لأن لهم دور في عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها، وهذا يسهم في حل كثير من الأزمات السياسية التي تواجه النظام السياسي.

9ـ **التنمية السياسية تهدف إلى إحداث عملية التغيير الاجتماعي الشامل:** فالتنمية السياسية تمثل مختلف العمليات الهادفة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهذا يتوقف على مدى قدرة النظام السياسي على ضبط وتنظيم وتوجيه العملية السياسية من خلال الرد على الطلبات، وإصدار مخرجات في ظل بيئة داخلية وخارجية تتميز بعدم الاستقرار، فهي في حراك دائم مع متغيرات كثيرة ومتنوعة.

(1) عمارة، ليلى، 2013، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 60.

المبحث الثاني: العلاقة بين الأحزاب السياسية والتنمية السياسية وتطبيقاتها في الجمهورية العربية السورية

تنال دراسة الأحزاب السياسية اهتماماً بالغاً نتيجة الدور الذي تؤديه داخل تركيبة الدولة الحديثة، حيث إن الأحزاب السياسية تُعد سمة أساسية للتنمية السياسية لما تقوم به من تنظيم للرأي العام، وبذل الجهد في عملية تعزيز روح الديمقراطية، واختيار القيادات السياسية، بمعنى آخر أن تضع النخبة السياسية مصالح الجماهير في حسبانها من خلال حق الجماهير في المشاركة في تقرير السياسة العامة، أو الأخذ بالحسبان حقهم في اختيار القادة، فعملية التنمية السياسية تتطلب في أي دولة تحديد القوى المختلفة لممارسة السلطة، والتأثير فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من أجل تلبية حاجات الشعب.

وبناء عليه سنتناول الحديث عن العلاقة بين الأحزاب السياسية والتنمية السياسية وتطبيقاتها في الجمهورية العربية السورية على النحو الآتي:

المطلب الأول: العلاقة بين الأحزاب السياسية والتنمية السياسية

ربط كثير من المفكرين بين التنمية السياسية من جهة والأحزاب السياسية من جهة أخرى. إذ هناك اتجاهان: أولهما: يعد الأحزاب السياسية نتيجة لعملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وثانيهما: يعد الأحزاب السياسية قوة مستقلة، وهي نفسها قادرة على التأثير في عملية التنمية السياسية[1]. وبناء على ذلك تتضمن التنمية السياسية في إحدى جوانبها تنمية روح المواطنة والمعايير الجديدة للولاء، والمشاركة من خلال جعل الأفراد مواطنين ملتزمين ومشاركين فعّالين، فقد عدَّ "هنتجتون" التنمية السياسية قد اقترنت بالعلاقة بين المؤسسات السياسية والأحزاب السياسية، وتشير التنمية السياسية إلى ضرورة مشاركة

(1) خميس، دهام حميد، التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي...، المرجع السابق، ص 547-548.

وممارسة الجماهير الدور المنوط بها في الحياة السياسية من خلال قنوات المشاركة السياسية المعتادة، وأهمها الأحزاب السياسية[1].

فهذه الأحزاب السياسية ليست فقط تنظيمات سياسية تعكس معطيات البيئة التي تنبثق عنها فقط، بل هي أيضاً تنظيمات تتفاعل مع هذه البيئة، فهي تكتسب أهمية هذه البيئة من هذه الزاوية ليس فقط لكونها إحدى المستلزمات الأساسية للممارسة الديمقراطية، بل من كونها جماعة فرعية داخل النظام السياسي، وبوصفها أيضاً أداة للعمل الإنساني المنظم، فالأحزاب ترتبط بعملية التنمية السياسية على نحو وثيق ومؤثر من خلال عدة نواح ولعدة أسباب، فهي من ناحية تعد أحد نتائج هذه التنمية، ومن ناحية أخرى فإن الارتباط والتأثير المتبادل بين الأحزاب السياسية والتنمية السياسية أمر مؤكّد لاشك فيه[2].

وفي هذا الخصوص يرى "موريس دوفرجيه": «أنه من الأهمية بمكان معرفة كيفية ظهور الأحزاب السياسية سواء بتأثير عوامل داخلية أم خارجية، ففي حالة ما إذا كانت العوامل الداخلية التي ساهمت في ظهور الأحزاب السياسية، فإن هذه الأخيرة ستكون أكثر تنسيقاً من الناحية الإيديولوجية، وتعمل على تنمية المصالح الاقتصادية والاجتماعية، بينما الأحزاب التي ظهرت تحت تأثير عوامل خارجية، فهي تحمل إيديولوجيات مغايرة للمجتمع الذي تنشط فيه، وتُحدث صراعات مع الجماعات الحاكمة[3].

---

(1) ياسين، ربوح، 2009، الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر (1996-2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهاد الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ص 136.

(2) حسن، بن كادي، 2008، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها، دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص 147.

(3) عائشة، عباس، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي ...، مرجع سابق، ص 39.

فمفهوم التنشئة السياسية: «هي تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وقيمه السياسية، ويكون بواسطتها مواقفه واتجاهاته الفكرية أو الإيديولوجية التي تؤثر في ممارساته اليومية، وتحدد تضحيته وفاعليته السياسية في المجتمع». ويرى

وفي الجمهورية العربية السورية، فقد جاء قانون الأحزاب رقم /100/ لسنة 2012 تعزيزاً للحياة السياسية والديمقراطية في سورية، فقد تضمن نصوصاً قانونية ذات مبادئ وأهداف من شأنها إفساح المجال لهذه الأحزاب بالعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج وأهداف مشتركة ذات صلة بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك عن طريق المشاركة في مسؤوليات الحكم، فهذه الأحزاب تعد تنظيمات وطنية وشعبية وديمقراطية

"هايمان" أن التنشئة السياسية هي: «تعلّم الفرد لأنماط اجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع التي تساعده على أن يتعايش مع هذا المجتمع سلوكياً ونفسياً».

أما بالنسبة إلى مفهوم المشاركة السياسية فهو: «أساس الديمقراطية من خلال اتساع الاقتراع الشامل، وامتداده بدرجات مختلفة من دولة إلى أخرى لكل أعضاء المجتمع، إذ الرجال والنساء، ومن خلال المؤسسات الشرعية التي تشجع وتيسّر اللقاءات والتجمعات السياسية، والوجود الحزبي، أو التنظيمي، وحق القيام بالاتصالات». وتعرّف المشاركة السياسية أيضاً بأنها: «مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون، وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيراً على سير عمل المنظومة السياسية». وتعرّف المشاركة السياسية: «بأنها مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية، أو ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً، أو جماعياً، منظماً، أو عفوياً، متواصلاً، أو متقطعاً، فعّالاً أم غير فعّال». أنظر في ذلك:

فتاح، كمال، 2012، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية ـ دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة وهران، الجزائر، ص 188.

لؤي، محمد يوسف جودة، 2018، دور المواقع الإلكترونية الفلسطينية الحزبية في التنشئة السياسية ـ دراسة تحليلية وميدانية مقارنة، بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الصحافة بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة، ص 89.

سامية، خضر صالح، 2005، المشاركة السياسية والديمقراطية ـ اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، جامعة عين شمس، ص 17.

حنين، عبد الرحيم عبد العزيز جاد الله، 2007، التخطيط الرسمي وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 1996-2006، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص 23.

بولقواس، سناء، 2014، دور المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية، مجلة الفقه والقانون، العدد السابع عشر، ص 258.

لتجميع المواطنين وتمثيلهم سياسياً؛ إذ تضمن قانون الأحزاب السورية النافذ ستة فصول؛ توضح الأهداف، والمبادئ الأساسية للأحزاب، وكيفية تأسيسها، ومواردها وأحكامها المالية، وحقوقها وواجباتها، وأحكام عامة وختامية ذات صلة بها.

ونستخلص مما سبق أن التنمية السياسية هي إحدى الأهداف التي جاءت مؤسسات المجتمع المدني لتحقيقها في جميع أنحاء العالم، فهذه التنمية السياسية تجعل من مؤسسات المجتمع المدني رديفاً فاعلاً في ما تصبو إليه الدولة الوطنية لتحقيقها، ولاسيما أن هذا النوع من التنمية جاء لمعالجة الأزمات السياسية التي قد تتعرض لها الأنظمة السياسية جراء عجزها عن تلبية احتياجات المواطن، وطالما تعد هذه التنمية السياسية تغييراً إيجابياً يتمحور حول بلورة فكرة ذات صلة بفرص ممارسة السلطة، وهذا بدوره يدعم الوحدة والاستقرار السياسي؛ لأن التنمية السياسية تؤدي إلى زيادة المساواة وقدرة النظام السياسي على العمل السياسي والدستوري الفعّال، وهذا ينعكس إيجابياً على طبيعة النظام السياسي من جهة، وعلى قدرة هذا النظام في السعي نحو تحقيق الرفاه العام من جهة أخرى.

المطلب الثاني: تجربة الأحزاب السياسية في الجمهورية العربية السورية في مجال التنمية السياسية

يتفق دارسو الأحزاب السياسية والتنمية السياسية بشكل عام على تحديد الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب في النظم السياسية الحديثة مثل التمثيل، والاتصال، وربط المصالح وتجميعها، وقد تصاغ تلك الوظائف في شكل أكثر تحديداً لتشمل تجنيد واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية، ووضع البرامج والسياسات للحكومة، وتحقيق التكامل المجتمعي من خلال إشباع مطالب الجماعات والتوفيق بينها، أو بتقديم نظام مشترك، أو إيديولوجية متماسكة، والقيام بأنشطة التعبئة السياسية والتنشئة السياسية، ويفترض بالطبع في النظم

السياسية الحديثة أن الأحزاب تقوم بأدوارها تلك في مجتمعات تتسم بدرجة عالية من المشاركة السياسية، والقبول بشرعية النظام السياسي والتكامل القومي[1].

وبناء عليه سنتناول الحديث في هذا المطلب عن تجربة الأحزاب السياسية في الجمهورية العربية السورية في مجال التنمية السياسية، من خلال بيان الدور الذي تنهض به الأحزاب السياسية والوظائف المنوطة بها وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الأحكام ذات الصلة بتأسيس الحزب:

لا يكتسب أي تنظيم صفة الحزب، ولا يحق له ممارسة أي نشاط سياسي قبل استكمال شروط تأسيسه وإجراءاته على النحو المبين في القانون ولائحته التنفيذية، تحت طائلة المسؤولية القانونية[2]، وتشكّل لجنة شؤون الأحزاب على النحو الآتي: وزير الداخلية رئيساً، وقاضٍ يسمّيه رئيس محكمة النقض عضواً، وثلاث من الشخصيات العامة المستقلة يسميهم رئيس الجمهورية لمدة ثلاث سنوات أعضاء. إذ تبت اللجنة بطلبات تأسيس الأحزاب أو تعدّل أنظمتها الداخلية، إضافة إلى الاختصاصات الأخرى المحددة لها في القانون ولائحته التنفيذية[3].

ويقدم طلب التأسيس إلى لجنة شؤون الأحزاب موقعاً عليه من خمسين عضواً من أعضائه المؤسسين ممن تتوافر فيهم الشروط الآتية: أن يكون العضو المؤسس متمتعاً بالجنسية الجمهورية العربية السورية منذ /10/ سنوات على الأقل، وأن يكون قد أتم /25/ من العمر بتاريخ تقديم طلب التأسيس، ومقيماً في الجمهورية العربية السورية، ويتم إثبات ذلك بسند إقامة من مختار المحلة التي يقيم فيها، ومتمتعاً بحقوقه السياسية والمدنية، وغير

(1) أسامة، الغزالي حرب، 1990، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ...، مرجع سابق، ص 161.

(2) المادة /6/ من قانون الأحزاب السوري رقم /100/ لسنة 2012.

(3) المادة /7/ من قانون الأحزاب السوري رقم /100/ لسنة 2012.

محكوم عليه بجناية أو جنحة شائنة، وتحدد الجنح الشائنة بقرار من وزير العدل[1]. ويرفق بطلب التأسيس النظام الداخلي للحزب، والأهداف، والمبادئ التي يقوم عليها، والقواعد الناظمة لشؤونه السياسية والتنظيمية، والمالية، والإدارية بما لا يخالف أحكام القانون[2].

والذي نراه أنه يحمد للمشرع القانوني في تشدده للشروط الواجب توافرها في الأعضاء المؤسسين للحزب، وذلك بهدف تحققه من عنصر الجدية بالنسبة لهم من جهة، وليتأكّد المشرع أن الأعضاء المؤسسين للحزب هم من الأشخاص الجديرين بتوليهم وقيادتهم لشؤون الحزب، فمن غير السليم السماح بالعمل السياسي والحزبي لمن هم دون الثامنة عشرة من العمر؛ أي لمن هم ناقصو الأهلية، ومن غير المنطقي أيضاً السماح للمحكوم عليهم بإحدى الجرائم الجنائية الوصف، أو الجنح الشائنة المنصوص عليها بقرار من وزير العدل، أو حتى السماح لمن لا يتمتعوا بالحقوق السياسية أو المدنية بالعمل في المجال السياسي والحزبي، وهذا ينطبق أيضاً على من ليس لديهم أهداف أو مبادئ يستند عليها حزبهم في مجال العمل الحزبي، والمتمثلة في برنامج الحزب على جميع الأصعدة.

وبعد ذلك تقوم اللجنة –بعد التأكّد من استيفاء الطلب والوثائق المرفقة به للشروط الواردة في هذا القانون– بالبت به خلال /60/ يوماً، بدءاً من اليوم التالي لتاريخ تقديمه، سواء بالموافقة أم الرفض، وبقرار معلل على تأسيس الحزب، ويعد عدم البت في الطلب بعد انتهاء مدة الستين يوماً بمنزلة الموافقة على التأسيس[3]، وفي حال الرفض، فإن للمؤسسين حق الاعتراض على قرار اللجنة خلال /15/ يوماً من تاريخ التبليغ، وإن قرار الاعتراض مبرم[4].

---

(1) المادة /8/ من قانون الأحزاب السوري رقم /100/ لسنة 2012.

(2) للمزيد من التفاصيل لمعرفة الشروط الواجب توافرها في طلب تأسيس الحزب السياسي، أنظر: المادة /9/ من قانون الأحزاب السوري رقم /100/ لسنة 2012.

(3) المادة /10/ من قانون الأحزاب السوري رقم /100/ لسنة 2012.

(4) المادة /11/ من قانون الأحزاب السوري رقم /100/ لسنة 2012.

أما فيما يتعلق بانحلال الحزب، فإن الأخير يعدُّ منحلاً إذا قرر الحزب حلّ نفسه اختيارياً، أو إذا تم حلّه بموجب حكم قضائي، أو إذا اندمج الحزب بحزب جديد، أو قرر الحزب الانضمام إلى حزب قائم؛ إذ يتحمل الحزب الجديد أو القائم كل ما يترتب على الحزب المنحل من التزامات ومسؤوليات تجاه غيره، وإليه تؤول ممتلكاته كاملة، والحزب المعني بهذه الحالات هو الذي يملك حق المبادرة في إعلام اللجنة عنها خلال /15/ يوماً على الأكثر من تاريخ الواقعة تحت طائلة المسؤولية وفق أحكام القانون ولائحته التنفيذية[1].

ولا يجوز حل الحزب، أو وقف نشاطه، أو وقف تنفيذ أي من قراراته، إلا بموجب حكم قضائي بناء على طلب معلل تتقدم به لجنة الإشراف على الانتخابات إلى محكمة الاستئناف لحل لحزب وتصفية أمواله، وذلك في حال عدم التزام الحزب بإحدى واجباته، وللجنة أن تطلب من المحكمة المذكورة وقف نشاط الحزب أو وقف تنفيذ أي من قراراته لحين الفصل في طلب الحل، وتفصل المحكمة في هذا الطلب خلال /15/ يوماً من تاريخ تقديمه[2]، وإن القرارات الصادرة عن محكمة الاستئناف في المنازعات الناجمة عن هذا القانون تُعَدُّ قطعية[3] بمعنى مبرمة وغير قابلة لأي طريق من طرق الطعن والمراجعة.

ويرى الباحث أنه يحمد للمشرع القانوني تحديد المدة الزمنية الواجب التقيّد بها (/60/ يوماً) التي يتعيّن على لجنة تأسيس الأحزاب البت خلالها بقرار تأسيس الحزب، وبيان سبب رفض التأسيس، كما يُحمد له عدُّ التزام اللجنة الصمت خلال ستين يوماً بمثابة موافقة ضمنية أو حكمية على طلب التأسيس حتى لا تستأثر اللجنة بإطالة أمد الموافقة أو الرفض على طلب التأسيس. إضافة إلى ذلك يتوجب ألا يكون قرار اللجنة لدى الاعتراض على قرار رفض التأسيس مبرماً، وإنما يمكن أن يكون قابلاً للاستئناف أمام محكمة الاستئناف، أما

(1) المادة /30/ من قانون الأحزاب السوري رقم /100/ لسنة 2012.

(2) المادة /31+ 32/ من قانون الأحزاب السوري رقم /100/ لسنة 2012.

(3) المادة /34/ من قانون الأحزاب السوري رقم /100/ لسنة 2012.

قرار الأخيرة فهو قابل للطعن بطريق النقض وبقرار مبرم، والغرض من ذلك خضوع قرار اللجنة برفض التأسيس للدراسة المستفيضة والمعمقة من قبل درجتي التقاضي، وهما محكمة الاستئناف ومحكمة النقض. والملاحظ أيضاً الدور المحوري المستقل للسلطة القضائية في مجال تأسيس الحزب، أو حلّه، أو وقف نشاطه، أو وقف تنفيذ أي من قراراته؛ لأن السلطة القضائية هي السلطة التي تظل أكثر استقلالاً من السلطتين التشريعية والتنفيذية، والبعيدة عن العواصف السياسية والحزبية التي تتعرض لها السلطتان.

ثانياً: التنظيم الدستوري والقانوني للتعددية الحزبية في الجمهورية العربية السورية:

1ـ جاء في نص المادة /8/ من الدستور السوري لسنة 1973 الآتي: «حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة، ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب، ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية». كما جاء أيضاً في نص الفقرة /1/ من المادة /8/ من الدستور السوري النافذ لسنة 2012 الآتي: «يقوم النظام السياسي للدولة على مبدأ التعددية السياسية، وتتم ممارسة السلطة ديمقراطياً عبر الاقتراع».

ويتضح من هذين النصين أن الدستور السوري لسنة 1973 قد تبنى نظام الحزب القائد[1]، ونظام الجبهة الوطنية التقدمية[2]، أما الدستور السوري لسنة 2012 فقد تبنى نظام التعددية السياسية، وهذا ما سنوضحه في دستور سنة 2012 على النحو الآتي:

---

(1) يعرف نظام الحزب القائد بأنه: «نظام قائم على وجود عدة أحزاب سياسية، مع تميّز أحدها في مركز أقوى من غيره، ومتمتعة بنفوذ كبير، وتوليه قيادة تحالف تلك الأحزاب بعد الاتفاق على برنامج وطني عام، فالأحزاب المتحالفة مع الحزب القائد تمارس نشاطاتها، ولكن ضمن إطار التحالف والتنسيق مع الحزب الأقوى = قحطان، أحمد الحمداني، 2012، المدخل إلى العلوم السياسية، دار الثقافة، عمّان، الطبعة الأولى، ص 286.

(2) يعرف نظام الجبهة الوطنية التقدمية بأنه: « نظام قائم على ائتلاف مجموعة من الأحزاب المتماثلة في أهدافها، والمتقاربة في قدراتها وأحجامها من أجل تنفيذ برنامج وطني متفق عليه، حيث يتم الاتفاق على عدد المقاعد النيابية لكل حزب، والحقائب الوزارية الأخرى، والمناصب الأخرى».

يُقصد بالتعددية الحزبية الآتي: «نظام يقوم على وجود أحزاب متقاربة في قوتها وحجمها، تتنافس على الوصول إلى الحكم عبر الانتخابات، ولكن أي واحد منها لا تستطيع إحراز الأغلبية لتشكيل الحكومة؛ لذلك تضطر إلى تشكيل الائتلافات الحزبية مع بعضها لضمان الأكثرية في البرلمان، الأمر الذي يستدعي تنازل كل حزب عن بعض أهدافه عبر المساومات وصولاً إلى الاتفاق على مبادئ وأهداف معينة، وبالتالي تشكيل وزارة من ممثلي عدة أحزاب، أي تقاسم الحقائب الوزارية وفقاً لقدراتها، وعدد ممثليها في البرلمان؛ لذلك قد تكّون الوزارة من حزبين متحالفين أو ثلاثة أحزاب أو أكثر»[1].

وفي المقابل تعرض نظام التعددية الحزبية إلى عدد من الانتقادات تتلخص في أن هذا النظام يقود إلى عدم الاستقرار الوزاري، فضلاً عن مخاطر غياب الديمقراطية داخل الحزب، ومخاطر سيطرة المصالح الاقتصادية الكبرى على الأحزاب، وأخيراً فإن تعدد الأحزاب قد يؤدي إلى نوع من الغوغائية السياسية، بمعنى أن كل حزب ينزع عادة إلى مهاجمة الأحزاب الأخرى، وإن لم يكن ثمة أساس موضوعي لذلك الهجوم، وذلك بغية الاحتفاظ بدرجة من التضامن الداخلي، وتوثيق الشعور بالوحدة داخل الحزب، وتدعيم الالتفاف حول مبادئه وقيادته[2].

2ـ جاء في نص الفقرة /2/ من المادة الثامنة من دستور سنة 2012 الآتي: «تسهم الأحزاب السياسية المرخصة والتجمعات الانتخابية في الحياة السياسية الوطنية، وعليها احترام مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية». ويستفاد من هذا النص الدستوري الآتي:

قحطان، أحمد الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية ...، مرجع سابق، ص 287.

(1) قحطان، أحمد الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية ...، ص مرجع سابق، 289.

(2) للمزيد من الشرح والتفاصيل حول هذه الانتقادات أو المخاطر، راجع: حسن، مصطفى البحري، 2015، النظم السياسية، الطبعة الثانية، ص 486 –490.

ـ وفقاً للفقرة /2/ من المادة /8/ من الدستور السوري لسنة 2012 فإننا نرى أن حرية الاجتماع هي تجمّع الأفراد في مكان محدد ولفترة محددة من الزمن ليعبروا عن آرائهم، سواء كان هذا التعبير عن طريق توجيه الخطب، أم الندوات، أم النقاش الدائر في ذلك المكان. وهذا أمر ضروري من أجل تحقيق الأحزاب السياسية أهدافها، وذلك بنشر الوعي السياسي للجماهير، من أجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها. وهذا يؤكّد أن للتجمعات المرخصة دوراً مهماً في مساعدة الحزب السياسي لبلورة نجاحه، ونشر أفكاره بين أفراد الشعب، ما يكفل لهذا الحزب (من خلال الدستور) تدعيم مسيرته الديمقراطية وديمومتها، مع ضرورة الإشارة إلى منع كل خطاب يَمَسُّ بالأمن العام والآداب العامة، وضرورة احترام الحقوق الدستورية.

3ـ تبنى المشرع الدستوري السوري مفهوم الديمقراطية شبه المباشرة، وهذه الأخيرة تقوم على انتخاب الشعب لبرلمان يمثله، ويعمل باسمه، ولكن لا تترك للبرلمان حرية التصرف كاملة، وإنما يحتفظ الشعب لنفسه بحق الاشتراك معه في تولي الشؤون العامة التي تقتصر في الغالب على الشؤون التشريعية؛ إذ يظهر الشعب في هذه الصورة كسلطة رابعة يمارس عمله إلى جوار السلطات العامة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) في الدولة[1].

4ـ نصت الفقرة /4/ من المادة /8/ من الدستور على الآتي: «لا يجوز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب أو تجمعات سياسية على أساس ديني أو طائفي أو قبلي أو مناطقي أو فئوي أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو العرق أو اللون».

كما جاء في الفقرة /د/ من المادة /8/ من قانون الأحزاب السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /100/ تاريخ 2012/2/9 الآتي: «يلتزم الحزب الذي يؤسس وفقاً لأحكام

(1) حسن، مصطفى البحري، 2013، القانون الدستوري، الطبعة الثالثة، ص 150.

هذا القانون بالمبادئ الآتية: أ ...، ب ...، ج ...، د: عدم قيام الحزب على أساس ديني أو مذهبي أو قبلي أو مناطقي أو على أساس التمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللون».

ويرى الباحث أن قانون الأحزاب النافذ والدستور السوري لسنة 2012 قد أكّدا نطاق الحق في تأسيس الأحزاب السياسية، وذلك بالنص صراحة على عدم جواز قيام مبادئ الحزب أو برامجه على أساس ديني أو مذهبي أو طبقي أو طائفي أو فئوي أو جغرافي، أو على أساس التفرقة بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة. كما أن غاية هذه النصوص الدستورية والقانونية هي ألا يقوم حزب سياسي يدعو إلى التمييز أو التفرقة بين المواطنين بسبب أي الدين أو الطبقة أو ...، وهذا الحكم القانوني يحول دون قيام أحزاب سياسية تقتصر فيها العضوية على أسس غير منطقية أو سليمة، وإلا فإن ذلك قد يؤدي إلى بث بذور التفرقة بين المواطنين، وهو ما حظره الدستور والقانون على وجه الخصوص في قصده.

ثالثاً: الأحكام والموارد المالية للحزب:

نصت الفقرة /5/ من المادة /8/ من دستور سنة 2012على الآتي: «لا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة سياسية أو حزبية أو انتخابية». ونصت أيضاً الفقرة /ب/ من المادة /14/ من الفصل الثالث من قانون الأحزاب السوري لسنة 2011 على الآتي: «... لا يجوز للحزب قبول أي تبرع أو هبة أو مزية أو منفعة من غير سوري، أو من جهة غير سورية، أو من أي شخص اعتباري». ويستفاد من تلك النصوص الآتي:

1ـ إن عدم تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لأي مصلحة سياسية أو حزبية أو انتخابية من شأنه ترسيخ ضمانة مهمة ضد أي تراجع عن تحقيق الديمقراطية قد ينوي بعضهم تحقيقها، فضلاً عن أن وضوح هذه المادة قد تجاوز أي ضبابية أو غموض قد ينتج عن احتمالات تفسير السلطة لها للحد من حرية التعدد الحزبي.

2ـ استناداً إلى التعليمات التنفيذية لقانون الأحزاب السوري الصادر بالقرار/ 12793/ تاريخ 2011/9/11، ووفقاً لنص الفقرة /ب/ من المادة /17/ من هذه التعليمات، فإنه لا يجوز للحزب قبول أي تبرع أو هبة أو مزيّة أو منفعة من غير السوري، أو من جهة غير سورية، أو من أي شخص اعتباري سواء أكان سورياً أم غير سوري. وتابعت الفقرة /ج/ من المادة نفسها تأكيدها بأنه لا يجوز للحزب قبول أي مبالغ نقدية على سبيل التبرع أو الهبة إلا بموجب شيك مصدّق ومقبول من المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.

ويرى الباحث، أن عدم جواز قبول الحزب لأي تبرع أو هبة أو ... الخ؛ من قبل شخص طبيعي أو اعتباري غير سوري، من شأنه التأكيد على أن منشأ هذه الأحزاب السياسية هو وطني بامتياز في شكله ومضمونه وتمويله، ويؤكّد أن الأحزاب السياسية يجب أن تسير وتمارس نشاطها السياسي لتحقيق برامجها الوطنية استناداً إلى الأموال الوطنية دون سواها.

فالتمويل هو نظام فعّال يجب أن يتوفر فيه الحد الأدنى من الشروط؛ لذا يتعيّن على أي تنظيم قانوني لمسألة التمويل العام للأحزاب السياسية أن يقوم على اعتبارين[1]: الاعتبار الأول: يتمثل في ضرورة تحديد قواعد وضوابط تمويل الأحزاب السياسية بصورة واضحة، بما في ذلك وضع نظام محكم للرقابة على عمليات التمويل الخاص والعام، وذلك في إطار منظومة تشريعية شاملة تهدف إلى ضمان الشفافية المالية للحياة السياسية بوجه عام. الاعتبار الثاني: يتمثل في ضرورة أن يكون تمويل الأحزاب السياسية بالصورة التي تساعد على استقلال الأحزاب السياسية في أداء وظائفها، وتضمن المساواة والعدالة ضمن ضوابط موضوعية في التشريعات الناظمة لعمل الأحزاب تحت رقابة البرلمان.

والذي نراه أن موضوع تمويل الأحزاب السياسية (وفقاً للفقرة /5/ من المادة /8/ من دستور سنة 2012 من جهة، ووفقاً للفقرتين /ب/ + /ج/ المنصوص عليهما في المادة

(1) ورفلة، أريام، وعياش، ابتسام، 2016، تمويل الأحزاب السياسية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في القانون، جامعة /8/ ماي 1945، الجزائر، ص 59.

/17/ من التعليمات التنفيذية لقانون الأحزاب السورية من جهة أخرى)، هو من المسائل المهمة والدقيقة في الواقع السياسي، فالحزب ليس مؤسسة اقتصادية هادفة للربح أو لجلب المال، ولكنه مؤسسة خدمية تحتاج إلى مال لتمويل أنشطته المختلفة لتحقيق مقاصده الوطنية المشروعة.

إضافة إلى ذلك فإن سبب منع الأحزاب السياسية في سورية من تلقي أي تمويل أو تبرعات من جهات غير سورية، هو من أجل عدم السماح لأي جهة غير سورية بالتدخل في شؤون الدولة السورية الداخلية من خلال أحزابها السياسية؛ لأن فتح الباب أمام الأحزاب السياسية للتمويل الأجنبي سيؤدي إلى أن تصبح تلك الأحزاب مجرد واجهات يتغلغل عن طريقها النفوذ الأجنبي داخل البلاد، وهذا من شأنه أن يسلب الحزب السياسي هويته الوطنية، فيصبح مجرد واجهة تحمل وجهاً سورياً، ولكنها تنفذ رغبات أجنبية، وهذا محظر بلا شك، مما يدل على أن هذا الإجراء صحيح.

كما جاء المشرع السوري متشدداً فيما يتعلق بالموارد والأحكام المالية للأحزاب السياسية، فقد أوجب على الحزب تبيان اسم المتبرع، أو الواهب، وقيمة ما تبرع به، أو ما وهبه في سجلات حسابية نظامية، ولا يجوز أن تزيد قيمة التبرع عن خمسمئة ألف ليرة سورية في المرة الواحدة، أو عن مليوني ليرة سورية في العام الواحد[1]. كما تودع أموال الحزب في أحد المصارف العاملة في سورية[2]، ويمسك الحزب دفاتر نظامية لحساباته تتضمن إيراداته ونفقاته[3]، ويقدم الحزب تقريراً سنوياً عن حسابه الختامي مصدقاً من مدقق حسابات يسميه الحزب[4].

(1) الفقرة /د/ من المادة /14/ من قانون الأحزاب السوري رقم /100/ لسنة 2012.

(2) الفقرة /ب/ من المادة /23/ من التعليمات التنفيذية لقانون الأحزاب السوري لسنة 2012.

(3) الفقرة /ج/ من المادة /23/ من التعليمات التنفيذية لقانون الأحزاب السوري لسنة 2012.

(4) الفقرة /د/ من المادة /23/ من التعليمات التنفيذية لقانون الأحزاب السوري لسنة 2012.

3ـ إن المادة /15/ من قانون الأحزاب السوري لسنة 2012، والمادة /18/ من التعليمات التنفيذية لقانون الأحزاب السوري منحتا لجنة شؤون الأحزاب الحق في الاقتراح على مجلس الوزراء لمعرفة مقدار المبلغ الإجمالي للإعانة التي تقدمها الدولة للأحزاب السياسية سنوياً وفقاً لأحكام القانون.

4ـ توسع قانون الأحزاب السوري في فرض القيود على الدعم الحكومي للأحزاب السياسية، فقد قرر وقف الإعانة المقدمة من الدولة لأي حزب إذا صدر حكم قضائي بوقف نشاطه، أو عدم تقديم الحزب تقريره السنوي عن حسابه الختامي عن موارده ونفقاته إلى اللجنة، أو إذا أوقف الحزب نشاطه اختيارياً[1]. كما أسقط قانون الأحزاب السورية الإعانة المقدمة من الحكومة فيما إذا حُلَّ الحزب اختيارياً أو قضائياً، أو في حال قبول الحزب أي تبرع أو هبة أو مزية أو منفعة خلافاً لأحكام القانون[2].

وعليه فإن دعم الأحزاب السياسية من أموال خزينة الدولة هو حق للأحزاب، فالأخيرة تمارس نشاطاً عاماً يتمثل في تكوين الإرادة العامة للأفراد، وتثقيفهم في الحياة السياسية، وهو ما يمكن عده نشاطاً ذا نفع عام، وعليه فإن تمويل الدولة لهذا النشاط من خلال دعم الأحزاب السياسية التي تقوم به يعد التزاماً عليها، ولا يمكن لها أن تتنصل منه. فتمويل الأحزاب السياسية بواسطة الدولة لا يغيّر في أساس طبيعتها القانونية، فهي تظل أشخاصاً خاصين، ولا تتحول إلى أشخاص عامين، ما يبرر طابع النفع العام لما تقوم به من أنشطة وأعمال.

كما لا يجوز استغلال الدعم المادي الحكومي للأحزاب السياسية كجزاء يُفرض على الحزب السياسي المخالف لأحكام القانون؛ لأن نقص التمويل المادي للحزب السياسي سيدفع به في نهاية المطاف إلى تعليق نشاطه السياسي كخطوة أولى قبل أن يتم حلّه، فتكون

(1) المادة /18/ من قانون الأحزاب السوري رقم /100/ لسنة 2012.

(2) المادة /19/ من قانون الأحزاب السوري رقم /100/ لسنة 2012.

الحكومة هي من دفعت باتجاه إنكار حق تأليف الأحزاب السياسية والانضمام إليها بطريقة غير مباشرة من خلال حرمانها من الموارد المالية اللازمة لتمكينها من القيام بأنشطتها، وتنفيذ برامجها وأهدافها التي نشأت من أجل تحقيقها[1].

وفي هذا الخصوص يمارس حزب البعث العربي الاشتراكي في الجمهورية العربية السورية دوراً محورياً مهماً على صعيد الحياة السياسية في البلاد، فضلاً عن دوره الرئيس في تحقيق التنمية السياسية، فبعد أن تولى حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في سورية كان له دور كبير في مجال النضال الفكري الإيجابي من خلال تأطير العمل الحكومي بما يحقق تنفيذ الإطار العام في البناء الاشتراكي والثابت القومي في الوحدة، ومنع استغلال جهد الآخرين، وتحقيق المتغيّر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في التطوير المجتمعي بما ينسجم مع مراعاة مستوى الوعي الاجتماعي وضرورات النمو الاقتصادي. كما شدد الحزب في مختلف مؤتمراته على التثقيف السياسي وعلى أهمية تطوير الخطاب السياسي الموجه للمواطنين والمعبّر عن تطلعاتهم وطموحاتهم، والذي يأخذ بالحسبان جميع القضايا المطروحة. كما رسم الحزب نظامه الداخلي، وحدد أسس البيئة التنظيمية للحزب، وحدد العلاقات الحزبية بين المؤتمرات والقيادات والقواعد، إضافة إلى هيكلية الحزب التنظيمية وتفرعاتها ومسؤولياتها وواجباتها المترتبة وحقوق كل منها، وقد اعتمد حزب البعث العربي الاشتراكي في بناء قاعدته التنظيمية على البناء القومي الشامل؛ إذ يتميز الحزب بأنه الحزب العربي الوحيد الذي ينطلق فكرياً وتنظيمياً من وحدة الأمة العربية، ويشمل بتنظيماته على أرض الواقع الأقطار العربية جميعاً، كما اعتمد الفكر التنظيمي للحزب على مبدأ الديمقراطية المركزية، مما مكّن الحزب من الثبات والتطور المتصاعد والتكيّف مع المتغيرات التي شهدها خلال ما يزيد عن نصف قرن من تأسيسه.

---

(1) ليث، كمال، نصراوي، 2016، النظام القانوني للأحزاب السياسية في الأردن ـ دراسة مقارنة، المجلة الدولية القانونية، ص20.

الخاتمة والنتائج

تأسيساً على ما سبق يمكن القول إن ارتباط مفهوم التنمية السياسية بالأحزاب السياسية، يمثل اليوم في الدراسات المعاصرة أهمية بالغة كون الحزب السياسي يقوم بدور مؤطر في المجال السياسي، فالحزب كتنظيم سياسي يضطلع في الأنظمة السياسية الديمقراطية بأدوار التنشئة السياسية، وبناء ثقافة سياسية تساهم في بناء واستقرار الوظائف الحيوية داخل أي نظام سياسي عن طريق ترسيخ تنمية سياسية تضع حداً لمشاكل التخلف، وتردي الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ففي إطار التحول الديمقراطي في أي مجتمع لابد من ترسيخ مفهوم التنمية السياسية؛ لأن تأليف كتل سياسية منظمة حول إيديولوجيات سياسية يُعد عنصراً مهماً؛ لأن توافر الأحزاب السياسية يسمح للمواطنين بتصنيف معتقداتهم السياسية والتعرف عليها بشكل أفضل، وهذا الأمر يؤمن مشاركة عامة وأكثر وعياً في الحياة السياسية، وهذا السبب الرئيس الذي يجعل من وجود الأحزاب السياسية حجر أساس الديمقراطية في العالم السياسي بشرط أن يقترن ذلك بترسيخ تنمية سياسية شاملة تكون موضع اهتمام وتطوير دائمين.

<u>إضافة إلى ذلك يجدر بنا أن نبين النتائج التي تم التوصل إليها:</u>

1ـ بعد إقرار التعددية السياسية الحزبية في سورية ظهرت على الساحة السياسية السورية كثير من الأحزاب، وهذه الأخيرة تمثل الأطياف السياسية الوطنية، وهذا عزز بدوره الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويؤكّد أن الأحزاب السياسية هي الوسيلة المثلى والعقلانية للوصول للسلطة وممارستها استناداً إلى الديمقراطية والإرادة الشعبية؛ لأن الشعب هو من يعبّر عن إرادته في اختيار من ينوب عنه لممارسة السلطة عن طريق الانتخاب، كون الأخير أحد الوسائل الديمقراطية في إسناد السلطة.

2ـ إن الأحزاب السياسية على تعدد أنواعها وتنوع أنماطها تعد فاعلاً محورياً ضمن مكونات النظم السياسية الديمقراطية، نظراً لدورها الأساسي في تطوير المجال السياسي

لمختلف المجتمعات التي تقوم بجملة من المبادئ ذات الصلة بالإرادة الشعبية، والدفاع عن مختلف الفئات الاقتصادية والاجتماعية، وتكريس مبدأ التداول السلمي للسلطة ... الخ، فضلاً عن دورها في معالجة كثير من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

3ـ إن مفهوم التداول السلمي للسلطة كشرط للتسليم بوجود ديمقراطية حقيقية، يقع مسؤوليته على وجود أحزاب سياسية تنطلق من فلسفة المشاركة التي تجسد قبول الاختلاف، وقبول التنوع، ومن ثم الاعتراف بقدرة الخصم السياسية على إدارة شؤون الدولة، والمساهمة في إيجاد فرص للطرف الآخر في تقلّد الوظائف والمسؤوليات السياسية التي ينتجها الاستحقاق الانتخابي، وهذا كلّه يتطلب ترسيخ مفهوم التنمية السياسية.

4ـ إن ترسيخ فكرة الأحزاب السياسية تسهم في دفع وتيرة التنمية السياسية من خلال انخراطها في المشاركة السياسية، وخلق فضاءات سياسية مختلفة مجسدة المشاركة السياسية سواء في استقطاب الناخبين، وخلق وعاء انتخابي، وكل تلك الصور تأكيد على وجود تجربة واقعية تبحث عن توطيد عنصر المشاركة السياسية.

5ـ إن إفساح المجال للأحزاب السياسية لتحقيق تنمية سياسية حقيقية تتطلب توحيد جهود الإصلاح في بناء منظومة حزبية قوية في تركيبها وشكل نُخبها، محمية بتأطير قانوني وتنظيمي وفق منطق نظام ديمقراطي، والتوجه نحو تحقيق ديمقراطية داخل الأحزاب السياسية التي تجعلها من دون شك منتجة للفعالية السياسية، وفي مقدمتها تقديم إسهامات في مجال التنمية السياسية.

6ـ وضع المشرع السوري لتأسيس الحزب السياسي جملة من الشروط القانونية التي تعد قيوداً على حرية إنشائها، كونها حقاً دستورياً، منها شروط عامة موضوعية لا تتناقض مع طبيعة الحزب، ولا تخرج عن أهدافه الأساسية التي أجمعت معظم قوانين العالم الديمقراطي على اعتمادها لما في ذلك حماية الدولة من جهة، وللديمقراطية كنظام يضبط المنافسة

السليمة بين مختلف الأحزاب من جهة أخرى، وهناك شروط أخرى خاصة تختفي وراءها خلفيات سياسية أكثر منها قانونية.

7- إن إسناد سلطة تأسيس الأحزاب إلى لجنة شؤون الأحزاب التي أسهمت في تشكيلها السلطتان التنفيذية (ممثلة في ثلاث من الشخصيات العامة المستقلة يسميهم رئيس الجمهورية لمدة ثلاث سنوات، ووزير الداخلية كعضو في اللجنة من جهة)، والسلطة القضائية (ممثلة في قاض يسميه وزير العدل من جهة أخرى)، يؤكد عدم استئثار سلطة محددة في تشكيلها، وهذا من شأنه أن يسهم في تنظيم الانتخابات للحكومة، ويشجع على حرية تكوين الأحزاب، ويوفر مناخاً تسوده النزاهة والشفافية، ويسمح بالعمل الحزبي الفعّال. وهذا من شأنه أن يتيح الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين، وحرية تكوين الجمعيات، والتعددية الحزبية، وحق التظاهر دون وجود شروط مانعة، فضلاً عن الحق في الحرية، والأمان الشخصي، وإلغاء جميع الحقوق التي تنتقص من هذه الحقوق. كما يسهم أيضاً في تكافؤ الفرص أمام الأحزاب المتنافسة في الساحة السياسية. وهذا يلقي بظلاله الايجابية ليس فقط على الأحزاب، بل يشمل قادة تلك الأحزاب من خلال وجوب انعكاس التزامهم بالمبادئ الديمقراطية على العلاقات اليومية المتبادلة بينهم، وذلك بالسماح لأعضاء الحزب بالتعبير عن آرائهم، والالتزام بالقواعد المتفق عليها، وتقرير المسؤولية والمحاسبة؛ لأن أي إجراء يتعارض مع هذه المبادئ سيؤدي بدوره إلى سوء استعمال الوسائل القانونية مما يعبّر عن أزمة التمثيل داخل الأحزاب.

المراجع

1. أحمد، ناصوري، وعمر، العبدالله، 2007، القانون الدستوري، منشورات جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية.
2. آذار، عبد خليفة، 2003، التعددية الحزبية المحاسن والمساوئ ـ دراسة حالة العراق بعد عام 2003، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد /99/، الجامعة المستنصرية.
3. أسامة، الغزالي حرب، 1990، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة.
4. أنس، عبد السلام أحمد سحويل، 2015، تقديم برنامج التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية من وجهة نظر الخريجين، أطروحة قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية.
5. بولقواس، سناء، 2014، دور المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية، مجلة الفقه والقانون، العدد السابع عشر.
6. حبيب، ميهوبي، 2011، الأحزاب ودورها في الحياة السياسية بالمغرب 1999-2010، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.
7. حسن، البحري، 2013، القانون الدستوري، الطبعة الثانية.
8. حسن، مصطفى البحري، 2013، القانون الدستوري، الطبعة الثالثة.
9. حسن، مصطفى البحري، 2015، النظم السياسية، الطبعة الثانية.
10. حسني، بوعكاز، 2015، التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق ــ دراسة حالة الجزائر 1988-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

11. حسن، بن كادي، 2008، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها، دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
12. حنين، عبد الرحيم عبد العزيز جاد الله، 2007، التخطيط الرسمي وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 1996–2006، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
13. خميس، دهام حميد، بدون تاريخ، التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة مداد الآداب، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد الرابع.
14. دنيا، بلعباس، وأمينة، قويدر بن حامد، 2017، دور التنمية السياسية في إرساء الحكم الراشد ـ دراسة واقع التجربة الجزائرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة مصطفى اسطنبولي ـ معسكر.
15. رافيق، بن رمسلي، 2011، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق ــ دراسة حالة الجزائر: 2001 –2011، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، الجزائر.
16. رحاب، عواطف، 2015، دور النخبة السياسية في عملية التنمية السياسية (تركيا ـ نموذجاً)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر.
17. سامية، خضر صالح، 2005، المشاركة السياسية والديمقراطية ـ اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم اعالم من حولنا، جامعة عين شمس.
18. سعاد، الشرقاوي، 2005، الأحزاب السياسية (أهميتها ـــ نشأتها ـــ نشاطها)، بدون دار نشر.
19. عائشة، عباس، 2017، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي ـ تونس نموذجاً، المركز الديمقراطي العربي للنشر.

20. عائشة، عباس، 2008، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي ـ مثال تونس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة.
21. علي بن سليمان بن سعيد، الدرمكي، 2012، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان (1981–2012)، رسالة مقدمة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية.
22. عمارة، ليلى، 2013، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
23. فاطمة، قعمير، 2016، الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر (1999–2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، كلية الحقوق.
24. ـ فتاح، كمال، 2012، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية ـ دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران، الجزائر.
25. قاسم، الزبيدي، 2013، دور الأحزاب السياسية العربية في التحول الديمقراطي، مجلة آداب الفراهيدي، العدد /15/.
26. قحطان، أحمد الحمداني، 2012، المدخل إلى العلوم السياسية، دار الثقافة، عمّان، الطبعة الأولى.
27. كاظم، علي مهدي، بلا تاريخ، التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة الدراسات الدولية، العدد السادس والخمسون.
28. لؤي، محمد يوسف جودة، 2018، دور المواقع الإلكترونية الفلسطينية الحزبية في التنشئة السياسية ـ دراسة تحليلية وميدانية مقارنة، بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الصحافة بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة.
29. ليث، كمال، نصراوي، 2016، النظام القانوني للأحزاب السياسية في الأردن: دراسة مقارنة، المجلة الدولية القانونية.

30. منصور، سميحة، 2017، دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية ــ الجزائر أنموذجاً، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية.
31. موساوي، إبراهيم، وأونان، عاشور، 2016، النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون.
32. وليد، حاج حفصي، 2016، دور الأحزاب السياسية في تجسيد الحكم الراشد، مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة بوضياف بالمسيلة.
33. . ورفلة، أريام، وعياش، ابتسام، 2016، تمويل الأحزاب السياسية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في القانون، جامعة /8/ ماي 1945، الجزائر.
34. ياسين، ربوح، 2009، الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر (1996-2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهاد الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.

تاريخ ورود البحث:2019/05/26
تاريخ الموافقة على نشر البحث:2019/08/28